الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.32

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
12 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ل) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-33441 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ل) تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع) (A/66/694/Add.1)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام (A/66/694/Add.1) التي يبلغ فيها الجمعية العامة باستقالة إيفغيني فلاديميروفيتش أفاناسييف (الاتحاد الروسي) من لجنة الخدمة المدنية الدولية اعتبارا من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ويطلب إلى الجمعية العامة أن تعين شخصا لملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة عضوية السيد أفاناسييف التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢ - وأضاف قائلا إن حكومة الاتحاد الروسي عينت سيرغي غارمونين، الذي أيدت ترشيحه مجموعة دول أوروبا الشرقية، لاستكمال الفترة المتبقية من مدة عضوية السيد أفاناسييف. وقال إنه يعتبر أن اللجنة قررت أن توصي بتعيين السيد غارمونين في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية تبدأ في تاريخ التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - واختتم قائلا إنه أوصي بتعيين السيد غارمونين في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية تبدأ في تاريخ تعيينه وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) ((A/66/286 (Part II)، و A/66/591 و Add.1، و A/66/679، و A/66/699، و A/66/714، و A/66/718، و A/C.5/66/15)

٥ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/679) ومذكرة الأمين العام بشأن المستويات المقترحة لميزانيات عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/C.5/66/15)، فقالت إن التقرير يتضمن معلومات عن أداء الميزانية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، والميزانيات المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وحالة الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، وإدارة المعدات المملوكة للوحدات والالتزامات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات من الشرطة، والمبادرات الإدارية التي اقترحتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٦ - وتابعت قائلة إن المستوى الإجمالي للميزانية المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يقدر بمبلغ ٧,٤ بلايين دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٤٣٣,٩ مليون دولار، أو ٥,٥ في المائة مقارنة بمستوى الميزانية المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويعزى الانخفاض جزئيا إلى أنه كان من المتوقع أن ينخفض مستوى النشاط في عدة بعثات، منها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وترد الأسباب الرئيسية للانخفاض في الاحتياجات من الموارد بالنسبة لكل بعثة في التقرير (الجدول ١٤). كما أن المبادرات الإدارية الرامية إلى تحقيق المكاسب عن طريق زيادة الكفاءة من المتوقع أن تخفض مستوى الموارد المطلوبة.

٧ - وقالت إنه في ما يتعلق بالبعثات التي أنشئت مؤخرا، تعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالأساس إلى أن الميزانية المقترحة للفترة

٢٠١٣/٢٠١٢ للبعثة تستند إلى التكاليف التفصيلية والتجربة الفعلية، في حين أن ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ قد وضعت باستخدام نموذج التمويل الموحد. والزيادة في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ناتجة عن انخفاض عامل تأخير النشر المطبق على القوام العسكري الكامل المأذون به، وعن الحاجة إلى دعم تنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها الذي صدر به تكليف.

٨ - واستطردت قائلة إن الموارد المالية اللازمة لدعم بعثات حفظ السلام تقدر بمبلغ ٣٩٠,٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، أي أنها سجلت انخفاضا قدره ٢٢,٤ مليون دولار أو بنسبة ٥,٤ في المائة، عن مبلغ ٤١٣,٣ مليون دولار المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١١/ ٢٠١٢. وتشمل تلك الموارد حساب دعم عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الاحتياجات اللازمة لتخطيط الموارد في المؤسسة، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

٩ - وأضافت أنه جرى أيضا تخفيض الاحتياجات من الموظفين: اقُترِح عدد من الوظائف المدنية الدائمة والمؤقتة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ أقل بـ ٨٥٥ وظيفة من العدد المعتمد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وبناء على ولايات حفظ السلام الحالية التي أقرها مجلس الأمن، سيكون هناك حوالي ٥٠٠ ١٢٧ من أفراد حفظ السلام النظاميين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، منهم جنود من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٠ - وذكرت أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٠، بما في ذلك قاعدة اللوجستيات وحساب الدعم، وصلت إلى ٧,٥٨ بلايين دولار من مجموع الميزانية المعتمدة البالغ ٧,٩٤ بلايين دولار، مما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٥,٥ في المائة. وحصة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من الرصيد الحر البالغ ٣٦٠ مليون دولار تناهز ٢٢٥ مليون دولار، إذ أن البعثة لم تنشر المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات على النحو المقرر. وكان هناك أيضا انخفاض في الحد الأقصى لمعدل حصة الشخص الواحد من حصص الإعاشة الطازجة، وانخفاض للنفقات عما هو مدرج في الميزانية في ما يتعلق بتكاليف الموظفين الدوليين؛ وانخفاض في مستوى أنشطة الطيران عما كان مقررا في العملية المختلطة.

١١ - ومن أجل التوصل إلى توقعات أكثر دقة لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، جرى بعناية استعراض وتكييف عملية تحديد عوامل الشواغر وعوامل تأخير النشر المطبقة على تقديرات التكاليف المتعلقة باحتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين والنقل الجوي. وأُدخل مزيد من التحسينات على عمليات تحديد التكاليف الخاصة بالموظفين الدوليين.

١٢ - وأشارت إلى أنه جرى تعديل شكل التقرير من أجل تحسين عرض المعلومات، وسيجري إدخال تحسينات إضافية، على تقرير الاستعراض المقبل، بما في ذلك تفسيرات أدق للفروق المهمة. وسيقدم إلى اللجنة أيضا تقرير تجريبي مبسط للأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لتنظر فيه في الدورة الحالية.

١٣ - واستجابة لطلب الجمعية العامة في قراريها ٦٤/٢٦٩ و ٦٥/٢٨٩، يقدم الفصل الرابع من التقرير معلومات عن أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزانيات عمليات حفظ السلام، ويبرز أن نسبة ١٠ في المائة فقط من نفقات عمليات حفظ السلام تمت بعملات غير دولار الولايات المتحدة في الفترتين ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠. وبما أن تعرض نفقات حفظ السلام لتقلبات العملات محدود، يبدو أن ليس من الضروري اتخاذ تدابير لحماية عمليات حفظ السلام من هذه المخاطر. غير أنه طلب إلى أمين الخزانة دراسة إمكانية

حماية البعثات من خطر تقلبات أسعار العملات حين تمثل المدفوعات باليورو أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع نفقاتها كما هو الحال في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات.

١٤ - **السيد بانبوري** (الأمين العام المساعد لشؤون الدعم الميداني): عرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591 و Add.1)، فقال إنه يأمل أن أثر الاستراتيجية سيتضح خلال المناقشات المقبلة المتعلقة بحساب دعم عمليات السلام، وميزانيات البعثات، وقاعدة اللوجستيات، وتقرير الأمين العام عن استعراض تمويل عمليات حفظ السلام، وجميعها ينطوي على مسائل معقدة ومترابطة.

١٥ - وأضاف أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام، وحساب الدعم ومركز الخدمات العالمية انخفضت بنحو ٦ في المائة عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١، مما يعكس الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام من حيث التكلفة دون الإخلال بتنفيذ فرادى البعثات لأنشطتها وولايتها. وتدل التخفيضات في التكاليف على التحول الثقافي الذي حدث داخل إدارة الدعم الميداني نتيجة لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

١٦ - ومضى قائلا إن الوفورات المحققة في الميزانية هي ثمرة تحليل شامل أجرته إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وبعثات حفظ السلام، وهو تحليل وضع في الاعتبار الظروف التشغيلية والسياسية الخاصة بكل بعثة. وقد ركزت الجهود الرامية إلى خفض التكاليف على ثلاثة مجالات هي: بلوغ كفاءة مستدامة في الاستهلاك والتكاليف التشغيلية الأخرى، مثل الوقود، والطائرات، وقطع الغيار، والسفر، وتناوب الوحدات العسكرية؛ وتقليص وإرجاء مشتريات المعدات الرئيسية وتشييد المرافق حيث أمكن، بما في ذلك عن طريق إعادة توزيع الأصول الموجودة؛ وملاءمة حجم الاحتياجات من الموارد للبعثات التي تم تقليص حجمها أو يحتمل أن تدخل في مرحلة انتقالية مستقبلا.

١٧ - وواصل كلامه قائلا إن الموارد الجديدة والإضافية طلبت حسب الحاجة، بما في ذلك ما طلب لغرض دعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاستمرار في نشر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ورغم التحديات التي تواجه تلك البعثات، قال إنه واثق أن البعثات ستتغلب عليها مع المحافظة على التزام المنظمة بقدرات البعثات واضطلاعها بولايتها.

١٨ - وأضاف قائلا إن تقدما أحرز خلال أول سنتين من مدة السنوات الخمس المحددة لتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، التي تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات إلى البعثات وإلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين يقومون بالعمل الشاق لحفظ السلام. وتنطوي تلك الجهود على تحديات كبيرة، تتراوح بين العمل في بيئات تشغيلية معقدة وغير مستقرة والاستجابة للطلب المتزايد على القدرات المتخصصة، وتقتضي قدرا أكبر من المرونة التنظيمية. وتوفر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التوجيه المناسب للأمانة العامة لكي تتصدى لتلك التحديات.

١٩ - واسترسل قائلا إن الاستراتيجية يجب أن تضع في الاعتبار الطائفة الواسعة من العمليات التي تساعد في تنفيذها إدارة الدعم الميداني - وهي عمليات تشمل بعثات كبيرة ومتعددة الأبعاد، مثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعمليات مختلطة مثل العملية

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور – وأن تضع في الاعتبار كذلك المهام الأخرى للإدارة، مثل توفير الدعم اللوجستي لقوات الاتحاد الأفريقي في الصومال، والإشراف على البعثة التي نشرت مؤخراً في سوريا، ودعم جميع البعثات السياسية الخاصة في جميع أنحاء العالم. وتشهد عمليات حفظ السلام العديدة حالة حركة مستمرة وتتطلب سرعة الاستجابة والمرونة والفعالية في الحلول المتعلقة بالدعم.

٢٠ - وقال أيضا إنه في حين تنطلق عمليات في منطقة ما، تمر بعثات أخرى بمرحلة انتقالية أو يتم تقليصها في أنحاء أخرى من العالم. ففي عام ٢٠١١ فقط، أُنشئت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وتمت تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي سوريا، ضمنت الإدارة أن تكون جميع قدراتها للدعم موجودة في الميدان قبل وصول المراقبين، في حين تستعد بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي لتقليص حجمها وتسليم مسؤولياتها إلى السلطات الوطنية وغيرها من الشركاء ريثما يتم إجراء الانتخابات بنجاح. وفي نفس الوقت، يضطلع أفراد شرطة الأمم المتحدة بمزيد من المسؤوليات الأمنية في هايتي، ويقدم موظفو حقوق الإنسان المساعدة في تحقيق المساءلة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - واستطرد قائلا إن سلامة وأمن الموظفين تشكلان تحديا كبيرا آخر. ففي عام ٢٠١١، لقي ١١٣ من حفظة السلام مصرعهم نتيجة الهجمات وأعمال العنف واللصوصية التي استهدفتهم، وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية، وتحطم الطائرات، وحوادث السير، والأمراض. وقد أدت الظروف غير المستقرة، والأراضي الوعرة التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام، مقترنة بالاستهداف الجائر للأمم المتحدة من جانب المتطرفين، إلى بيئات تشغيلية متزايدة الخطورة. وقد اضطرت الإدارة إلى اعتماد نظم أمن وتدابير سلامة أنجع، وهي ممتنة للدول الأعضاء على استثماراتها في مجال حماية الموظفين.

ومع ذلك، وبالنظر إلى أحداث الآونة الأخيرة في جنوب السودان، وأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قال إن قلقا بالغاً لا يزال يساوره بشأن سلامة ورفاه الموظفين الميدانيين، الذين كثيرا ما يطلب منهم أن يعرضوا أنفسهم للخطر. ويجب ضمان أعلى مستوى ممكن من الأمن.

٢٢ - واستمر في كلامه قائلا إن هناك حاجة إلى مجموعة من الأدوات للاستجابة للمتطلبات الهائلة التي تفرضها بيئة حفظ السلام المتغيرة باستمرار وتوقعات أصحاب المصلحة. وتحتاج بعثات حفظ السلام إلى خدمات أحسن، وهي خدمات تتوقع الدول الأعضاء أن الإدارة ملتزمة بتوفيرها. وتوفر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي إطارا هيكليا جديدا يركز على تقديم الخدمات على نحو محوره البعثات، ويعتبر قوات وشرطة حفظ السلام زبائن الإدارة، ويجعل من سلامة وأمن الموظفين أولوية كبرى، ويدرج أوجه الكفاءة الهيكلية في جميع جوانب عمل الإدارة.

٢٣ - وأضاف أن النتائج الهامة المحققة في تنفيذ الاستراتيجية إلى حد الآن ستشكل الأساس الذي سيقوم عليه عمل الإدارة في المستقبل. ويتطلب نموذج تقديم الخدمات الذي أيدته الجمعية العامة أن يركز المقر على الاستراتيجية ووضع السياسات والمراقبة الإدارية من أجل تحسين الخدمات استنادا إلى أولويات الدول الأعضاء. وشدد على أنه لم يتم اقتراح نقل أي من هذه الوظائف إلى خارج المقر.

٢٤ - وأشار إلى أنه يتفق مع أغلبية الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها عن المسائل المشتركة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718) فيما يتعلق باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وأعمال إدارة الدعم الميداني. وأضاف أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن قياس الأداء، والتحسينات الهيكلية، ومؤشرات الأداء الرئيسية، ووضع أسس المقارنة تستلزم

تركيز الإدارة في المقر. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أنه طالما تتحمل الإدارة أيضا مسؤولية تقديم الدعم التشغيلي إلى ٢٩ بعثة ميدانية، سيصعب توفير الموارد الإدارية والبشرية اللازمة لتخطيط وتنفيذ التغييرات الرئيسية المرجوّة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن موظفي الإدارة مطالبون بالقيام بعدة مهام منها: تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وبدء تنفيذ مشروع أوموجا لتخطيط الموارد في المؤسسة؛ وتقديم دعم حاسم إلى العمليات في مناطق غير مستقرة؛ وكل ذلك أثناء قيامهم بتصميم نظام جديد، وإدارة الإصلاح الهيكلي وقياس أدائهم بأنفسهم. وفي الوقت ذاته، انخفضت حصة الإدارة من حساب دعم عمليات حفظ السلام إلى نسبة مقترحة قدرها ٢٠ في المائة من موارد الحساب للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢٦ - ومضى قائلا إنه علاوة على ذلك، تتابع الإدارة مبادراتها الطموحة بحصة تتقلص تدريجيا من موارد المنظمة. ويتضح أثر استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في انخفاض التكاليف الإجمالية لموظفي حفظ السلام: فقبل اعتماد الاستراتيجية، كان نصيب الفرد من الأفراد النظاميين من التكاليف المعدلة لمراعاة التضخم في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يفوق التكاليف المقدرة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة ١٤ في المائة. وبالتالي، ورغم غياب مؤشرات أداء يمكن قياسها بصورة كمية، توجد أدلة على أن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي تمكن الأمم المتحدة من تحسين الإنجاز مع تقليل التكلفة.

٢٧ - وواصل حديثه قائلا إن مركز الخدمات العالمية يقوم بمزيد من أنشطة تقديم الخدمات التشغيلية من أجل تيسير المزيد من التركيز الاستراتيجي في إدارة الدعم الميداني في المقر، وخاصة في مجالات إدارة الأصول على الصعيد العالمي، وخدمات الدعم المتكاملة في الميدان، وتصميم وتنفيذ برنامج تطبيق نظام الوحدات. والمركز الذي تم اقتراحه كنموذج موحد سيتم نشره في موقعين يعزز قدرة المنظمة على تحسين دعمها للبعثات الميدانية المتعددة الأبعاد. وفي عام ٢٠١١، مكن مركز الخدمات العالمية من نشر قوات على وجه السرعة في مناطق نائية وخطرة في الصومال من خلال تقديم مجموعات خدمات قياسية. ومكّن نقل المعدات المصفاة من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لاستخدامها في نشر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من استعمال الموارد بأقصى ما يمكن من الفعالية على المستوى الإقليمي. وإضافة إلى ذلك، وباضطلاع المركز بدور المقر الخاص في بريندیسي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المنشأة حديثا، يقدم المركز طائفة من الخدمات، سواء من خلال أفرقة دعم البعثة على الأرض أو من خلال تقديم الخدمات عن بُعد، مما يمكن البعثة من تركيز جهودها بصورة أفضل على تنفيذ ولايتها.

٢٨ - وقال أيضا إن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بدأ أيضا القيام بمهام مكتب الدعم وبالمهام المتعلقة بالموارد المالية والبشرية لفائدة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية السبع التي يدعمها، مما يوحد العمليات ويمكن من تطبيق هياكل قياس الأداء ومن رصد التحسينات والإبلاغ عنها. وتنفَّذ تلك المبادرات بتزامن مع التخطيط لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا، وهو ما سيسهل كثيرا عملية جمع البيانات اللازمة للإبلاغ عن التحسينات والمكاسب المحققة في الكفاءة. واستنادا إلى نجاح مركز عنتيبي، يقترح الأمين العام إنشاء مركزَي خدمات إقليميين إضافيين لخدمة البعثات الموجودة في غرب أفريقيا والشرق الأوسط. وستعرض الإدارة خيارات ومقترحات

إنشاء هذين المركزين على الجمعية العامة استنادا إلى المعايير الواردة في قرار الجمعية ٦٤/٢٦٩.

٢٩ - واستطرد قائلا إن من المهم الإشارة إلى أن المبادرة الشاملة الطويلة الأجل التي تتضمنها استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي لا تزال في السنة الثانية من مدة تنفيذها؛ وأن ترسيخ أسسها لا يزال جاريا في حين يتم تحديد أولويات تحقيق نتائج ملموسة للبعثات. وكما لوحظ من جانب مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، واللجنة الاستشارية، لم يتم اتباع منهجية موحدة لإدارة المشاريع في جميع مراحل تنفيذ الاستراتيجية. ويعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى أدوات ونظم جمع البيانات، وسيطرأ تحسن كبير على هذا الوضع مع بدء تشغيل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا. وعلى الرغم من ذلك، فمن بين المشاريع الأكثر تقدما ودقة من المشاريع التي صممتها وأطلقتها الأمانة العامة التحليل التجاري وتحليل التكاليف والفوائد، ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية ونظم قياس الأداء اللازمة للاستراتيجية التي ورد وصفها في تقرير الأمين العام (A/66/591 و Add.1).

٣٠ - وأضاف قائلا إن إدارة الدعم الميداني تظل ملتزمة بإدخال التحسينات، وتنفيذ التوصيات، والعمل مع الدول الأعضاء لضمان نجاح استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وتعكف الإدارة على وضع خطة تنفيذية ستتضمن أهدافا واضحة والجداول الزمنية، والأنشطة الرئيسية ومراحل الإنجاز والنواتج المستهدفة للمشروع، واستراتيجية الوضع النهائي في إطار كل ركيزة، وتحليلات للتكاليف والفوائد، وإطارا لقياس الأداء له غايات ونقاط مرجعية، وإطارا لإدارة المخاطر واستعراضا لترتيبات الإدارة السليمة. وقد أحاطت الإدارة أيضا بملاحظة اللجنة الاستشارية التي مفادها أن الترتيبات الحالية أدت إلى تقديم تقارير جزئية تجعل من الصعب تقييم التقدم المحرز، وستتوخى الإدارة ترتيبات بديلة لتقديم التقارير في المستقبل.

٣١ - وختم كلامه معربا عن أمله في أن تشكل ردود الإدارة على الأسئلة التي أثارتها اللجنة الاستشارية أساسا مفيدا للمناقشة. وستواصل الإدارة بذل كل الجهود من أجل تقديم المعلومات التي تطلبها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب وبدقة.

٣٢ - **السيدة دي ميراندا** (مكتب إدارة الموارد البشرية): عرضت تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/66/699)، فقالت إن التقرير قُدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٦، وإنه يعرض البيانات التي جمعها مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومطلوب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقرير.

٣٣ - وأضافت قائلة إن تفاصيل قدمت عن عدد ونوع الادعاءات والمبادرات المتخذة لتعزيز التدابير الوقائية وإعمال معايير السلوك المعتمدة في الأمم المتحدة فيما يخص الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد انخفض عدد الادعاءات إجمالا بنسبة ١٢ في المائة، أي من ١١٦ ادعاء أبلغ عنها في عام ٢٠١٠ إلى ١٠٢ في عام ٢٠١١. وكما كان الحال في السنوات السابقة، تعلقت معظم الادعاءات بموظفين في بعثات حفظ السلام. وكان ٧٤ ادعاء يتصل بتلك الفئة من الموظفين في عام ٢٠١١، وهو أقل عدد أبلغ عنه إلى حد الآن، مقارنة بـ ٣٥٧ ادعاء في عام ٢٠٠٦ و ٨٥ في عام ٢٠١٠.

٣٤ - واستطردت قائلة إن انخفاض عدد الادعاءات يمكن أن يعزى إلى التدابير المتخذة لمكافحة الاستغلال والانتهاك

الجنسيين، وخاصة فيما يتصل بالأفراد العسكريين. وكان من العوامل التي أسهمت في ذلك أيضا تعزيز التدريب والتوعية مقترنا بتنفيذ تدابير وقائية، مثل إنشاء مناطق يمنع دخولها وفرض حظر التجول.

٣٥ - وواصلت كلامها قائلة إن في أعقاب نتائج الاستعراض العالمي الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتخذت فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عددا من المبادرات لدعم الأنشطة الميدانية ولتأكيد التزام أعضائها بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتواصل أفرقة السلوك والانضباط التابعة لإدارة الدعم الميداني أيضا وضع وتنفيذ تدابير متصلة بالوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وشملت أنشطة الأفرقة تدريب الموظفين على تدابير الوقاية، وإنشاء آليات للإبلاغ، ودعم وضع مبادئ توجيهية لسلوك وانضباط الممارسين في الميدان، وإنتاج مواد للتوعية ومواد إعلامية للجمهور. ويظل الأمين العام ملتزما بالقيام، في إطار شراكة مع الدول الأعضاء، بالحيلولة دون ارتكاب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٣٦ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الملاحظات والتوصيات بشأن القضايا الشاملة ذات الصلة بعمليات حفظ السلام (A/66/718)، فقال إن التقرير يتضمن أيضا ملاحظات وتوصيات بشأن تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/66/699) وتقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591 و Add.1).

٣٧ - وأضاف، فيما يتعلق بالقضايا الشاملة ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، أن اللجنة الاستشارية ترحب بإجراء فحص دقيق للمقترحات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية وتحديد أهداف شاملة لعمليات تخفيض الموارد في الميزانيات المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، مع مراعاة الظروف الخاصة المتصلة بكل بعثة. واسترسل ملاحظا أن الميزانيات المقترحة تعكس بعض النتائج الإيجابية المنبثقة عن هذه الجهود، بيد أنه كان ينبغي توفير المزيد من المعلومات عن طريقة تطبيق كل بعثة لتدابير تخفيض الموارد، وأن يشمل ذلك أي تدابير لكفالة ألا يكون هناك أي أثر على تنفيذ الولاية. وأشار كذلك إلى أن بعض المقترحات تعكس جزئيا إرجاء نفقات رأسمالية من المحتمل أن تُستأنف في الفترة المالية التالية. وقال أيضا إن اللجنة الاستشارية تشجع الأمين العام على مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد أوجه الكفاءة المستدامة في عمليات حفظ السلام، دون المساس بالاحتياجات التشغيلية لكل بعثة وتنفيذ ولايتها.

٣٨ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية ترحب بالآثار الإيجابية الأولية، بما في ذلك تخفيض معدلات الشغور في البعثات الميدانية، نتيجة تنفيذ تدابير إصلاح إدارة الموارد البشرية التي وافقت عليها الجمعية العامة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يرد تحليل كامل للأثر المستمر لهذه الإصلاحات في التقارير المقبلة التي ستقدم للجمعية العامة. وأشار إلى ضرورة بذل الجهود لكفالة مواصلة تخفيض معدلات الشغور في البعثات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إعادة تبرير استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. ولاحظ أن اللجنة الاستشارية تقدم عدداً من الملاحظات والتوصيات بشأن أنشطة التدريب في عمليات حفظ السلام. واللجنة الاستشارية قلقة، على وجه الخصوص، إزاء عدم وجود بيانات عن أنشطة التدريب وإزاء النسبة العالية من الموارد المطلوبة للسفر المتصل بالتدريب.

٣٩ - وأشار، فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، إلى أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الموجودات من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات المقترحة للبعثات تفوق بكثير المخصصات التي ستتولد عن تطبيق النسب الموحدة التي حددتها إدارة الدعم الميداني. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخضع الموجودات من كلتا فئتي المعدات للاستعراض بغرض مواءمتها مع النسب الموحدة. بيد أنها تقر أيضا بأن الظروف التشغيلية الخاصة بإحدى البعثات يمكن أن تبرر تجاوز النسب الموحدة؛ وفي مثل هذه الحالة، يتعين أن يرد تبرير ذلك بوضوح في مقترحات الميزانية.

٤٠ - واسترسل قائلا إن التأخير المطول في تنفيذ عدد من نظم الإدارة الإلكترونية التي تُعتبر ضرورية للإدارة الفعالة لعمليات حفظ السلام، ولا سيما في مجالات الوقود وحصص الإعاشة وإدارة العمليات الجوية، هو أيضا مصدر انشغال. ورأى أن النمط الثابت من التأخير يبرز مواطن ضعف في نظم التخطيط والإشراف على هذه المبادرات، ويجب معالجتها على سبيل الأولوية.

٤١ - وقال إن اللجنة الاستشارية قد أُبلغت بأن احتياجات كل بعثة من وقود الطائرات للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ حُسبت باستخدام المعدل القياسي لاستهلاك الوقود لكل نوع من أنواع الطائرات، استنادا إلى متوسط معدل الاستهلاك في ١٠ سنوات. واللجنة ترى أن المنهجية المعتمدة لوضع ميزانية وقود الطائرات تحتاج إلى مزيد من الاستعراض وأنه ينبغي مواصلة النظر في ما إذا كان استخدام المعدل القياسي هو أفضل طريقة لتحديد احتياجات كل بعثة من البعثات. ويتعين أن يجري مجلس مراجعي الحسابات استعراضا لهذه المسألة.

٤٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت أن عدد الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها أفراد حفظ السلام يتجه نحو الانخفاض، بيد أن القلق لا يزال يساورها إزاء عدد الادعاءات المبلغ عنها، ولا سيما تلك التي تتعلق بأفظع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهناك حاجة إلى مواصلة الجهود المشتركة التي يبذلها الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة من أجل تحقيق تحسن في هذا الصدد. ومن دواعي الانشغال أيضا عدم إحراز تقدم في مجال تقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فبالنظر إلى أهمية الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدتها الجمعية العامة، تتوقع اللجنة الاستشارية من الأمين العام ممارسة دوره القيادي بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لكفالة اتخاذ إجراءات منسقة.

٤٣ - واسترسل قائلا إن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591 و Add.1) ينبغي النظر فيه بالاقتران مع التقارير التي تتضمن المقترحات ذات الصلة، ولا سيما الميزانيات المقترحة لقاعدة الأمم المتحدة للُّوجستيات وحساب الدعم لإعادة تشكيل قاعدة اللوجستيات لتصبح مركز الخدمات العالمية، التي تتعلق بنقل المهام من المقر إلى برينديزي، والميزانيات المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل نقل المهام من هذه البعثات إلى مركز الخدمات الإقليمية، وكذلك بالاقتران مع تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تراعي اللجنة الخامسة تقييم مجلس مراجعي الحسابات لتخطيط استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وإعدادها والتبكير بنشرها، بما في ذلك الأخطار التي تعوق

النجاح في تنفيذها، الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/719)، وأن تراعي أيضا التوصيات الست المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه لتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/714).

٤٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية تؤيد الأهداف العامة لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي من أجل إحداث تحول في تقديم الخدمات للبعثات الميدانية من خلال زيادة الاستفادة من الخدمات العامة والمشتركة وإدارة الموارد على الصعيد العالمي؛ وتحسين الجداول الزمنية ونوعية الخدمات؛ وتعزيز سلامة الموظفين وتحسين ظروفهم المعيشية؛ وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة ووفورات الحجم. ومع ذلك، فإن اللجنة الاستشارية واجهت صعوبات في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، حيث حدث ذلك بصفة رئيسية بسبب موعد صدور تقرير الأمين العام المرحلي وافتقاره إلى التفاصيل، فهو لم يغط سوى بضع شهور من نشاط التنفيذ، مما جعل عملية تقديم التقارير مجزأة وناقصة. وبالتالي، يُطلب إلى الأمين العام تحسين عملية تقديم التقارير من أجل كفالة تحسين النظر في التقرير المرحلي السنوي.

٤٥ - ولاحظ أن التقرير يفتقر إلى الكثير من المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية في تقاريرها السابقة التي أيدتها الجمعية العامة في قراريها ٦٤/٢٦٩ و ٦٥/٢٨٩. وتواصل اللجنة الاستشارية التأكيد على الحاجة إلى وضع خطة شاملة ومتضمنة للأهداف المنشودة من أجل تنفيذ ركائز الاستراتيجية الأربع خلال فترة السنوات الخمس؛ وتحليل التكاليف والفوائد لدعم اتخاذ القرار؛ ووضع إطار لإدارة الأداء؛ وتقييم المبادرات المنجزة والدروس المستفادة خلال مراحل التنفيذ الأولية.

٤٦ - وذكر أن اللجنة الاستشارية تشدد أيضا على أهمية الحصول على بيانات دقيقة وموثوق بها تتعلق بخطوط الأساس ومقاييس الأداء. وتوصي اللجنة، فيما يتعلق بإعداد التقارير المقبلة عن الفوائد والوفورات في التكاليف، بتقديم المعلومات الداعمة ذات الصلة التي من شأنها أن تبين بوضوح العلاقات السببية بين الإجراءات المنفذة والفوائد والوفورات الناجمة عن ذلك. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان الاتساق والتكامل وتنسيق نهج تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وغيرها من المبادرات الجارية لإصلاح الإدارة، بما في ذلك بدء تطبيق نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٧ - وأهاب بالأمين العام أن يواصل تعزيز إطار الإدارة، والترتيبات الإدارية وآليات المساءلة لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وذلك لضمان ممارسة مختلف عناصر إطار الإدارة للأدوار الخاصة بها على نحو فعال.

٤٨ - وأضاف، فيما يتعلق بالإطار المالي، أن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام وضع نماذج تمويل لمراحل سحب البعثات تدريجيا وتصفيتها. ففي رأيها، لا تنطبق القيود والشروط المتعلقة ببدء عمل عمليات حفظ السلام على هاتين المرحلتين. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أن أي تطوير آخر لنماذج التمويل الموحد ينبغي أن يأخذ في الاعتبار نتائج تقييم أول تطبيق لنموذج التمويل الموحد على الميزانية الأولية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وريثما يتم الانتهاء من تلك الدراسة، توصي اللجنة الاستشارية أيضا بعدم تطبيق نموذج التمويل الموحد على البعثات الجديدة التي هي في طور البدء.

٤٩ - وقال أيضا، بشأن نماذج ومجموعات الخدمات المحددة سلفا، إن اللجنة الاستشارية أُبلغت بأن خطة للنمذجة مدتها خمس سنوات وتطبق على ثلاث مراحل قد

وضعت بالتشاور الوثيق مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومع البعثات الميدانية. وتقر اللجنة بالجهد المبذول لتقديم معلومات عن تنفيذ أولى الوحدات النموذجية الخاصة بمعسكر يسع ٢٠٠ شخص ومجموعة من مؤشرات الأداء لركيزة النمذجة، ولكنها تُشدد على ضرورة مواصلة صقل إطار إدارة الأداء وجمع بيانات دقيقة وموثوق بها لخطوط الأساس ومقاييس الأداء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن التقرير المرحلي للأمين العام لا يَذكر التكاليف الكاملة المتعلقة ببرنامج النمذجة، وتوصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق تقريره المرحلي المقبل، تحليلا شاملا لتكاليف وفوائد مختلف المشاريع التي نُفذت في إطار ركيزة النمذجة، بما في ذلك تكاليف المواد والمعدات التي جُلبت من مخزونات النشر الاستراتيجية الموجودة لكي تُستخدم في إقامة المعسكرات النموذجية.

٥٠ - وتابع قائلا، فيما يتعلق بإعادة تشكيل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات لتصبح مركز الخدمات العالمية، إن اللجنة الاستشارية تود أن تكرر طلباتها الواردة في التقريرين السابقين (A/64/660 و A/65/743) أن يقدم الأمين العام خطة شاملة تبين إعادة التشكيل المتوخاة لمركز الخدمات العالمية، وكذلك معلومات عن الهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي اللذين تتوخاهما لإدارة الدعم الميداني في نهاية عملية إعادة التشكيل، بما في ذلك إيضاح تقسيم الأدوار بين المقر ومركز الخدمات العالمية ومركز الخدمات الإقليمية والبعثات الميدانية. وطُلب إلى الأمين العام أيضا تقديم معلومات عن معايير تحديد الموقع الأمثل الذي يمكن أن يجري منه القيام بالمهام وتقديم الخدمات، مع إيراد تفاصيل عن التحسينات المتوقعة في كفاءة وفعالية تقديم الخدمات من خلال نقل المهام.

٥١ - ولاحظ أن التقرير المرحلي يذكر أن مركز الخدمات العالمية مفهوم موحد وأنه سيتم نشره في موقعين هما: برينديزي بإيطاليا، من أجل تقديم الخدمات التخصصية في مجالي اللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وفالنسيا بإسبانيا، من أجل تقديم الخدمات التخصصية في مجالي إدارة شؤون الموظفين الميدانيين والميزانية والمالية في الميدان. وترى اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من الطابع التطوري لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، فإن المفهوم المعدل المقترح لنشر مركز الخدمات العالمية في موقعين متمايزين جغرافيا يشكل تغييرا رئيسيا بالمقارنة مع المقترحات الأولية لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وينطوي على آثار مالية وتنظيمية كبيرة محتملة. ولذلك فإن المعلومات الواردة في التقرير المرحلي غير كافية للتمكين من اتخاذ قرار مدروس ومستنير تماما بشأن الأسس الموضوعية لهذا الاقتراح؛ وأي تحول في مفهوم المركز ينبغي أن يستند إلى تحليل متعمق للحاجة إلى موقع جديد وتحليل شامل للتكاليف والفوائد، بما في ذلك النظر في الخيارات البديلة.

٥٢ - وأردف قائلا إنه، علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة لم تتخذ أي إجراء آخر فيما يتعلق بالمرفق في فالنسيا بعد أن أيدت، في قرارها ٦٣/٢٦٢، اقتراح الأمين العام استضافة مرفق عامل ثانوي للاتصالات السلكية واللاسلكية لدعم أنشطة حفظ السلام. وبالتالي، ترى اللجنة الاستشارية أنه ما لم تتخذ الجمعية العامة القرار السياساتي اللازم، فمن السابق لأوانه أن يقدم الأمين العام مقترحات لنشر الموارد إلى مركز الخدمات العالمية على أساس مفهوم الموقعين.

٥٣ - وقال، فيما يتعلق باقتراح الأمين العام نقل أربع مهام إضافية من شعبة الدعم اللوجستي إلى مركز الخدمات العالمية، إن اللجنة الاستشارية تُدرِك الأسس الموضوعية لدمج المهام اللوجستية وتوفير خدمات مركزية للبعثات الميدانية في مجالات من قبيل مخزونات النشر الاستراتيجي، والتخزين المركزي، والإدارة العالمية للأصول والمواد. ولذلك، فهي توصي بالموافقة

على نقل المهام الأربع من شعبة الدعم اللوجستي، مع ٢٣ من الوظائف الثابتة والمؤقتة المتصلة بها. ويقدم تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (A/66/718/Add.15) معلومات مستكملة عن حالة نقل أربع مهام مع ثماني وظائف متصلة بها من إدارة الدعم الميداني في المقر إلى مركز الخدمات العالمية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وهو النقل الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٦٥.

٥٤ - وفيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين الميدانيين، قال إن اللجنة الاستشارية توصي بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام إنشاء قسم لإدارة الموارد البشرية الميدانية في مرفق فالنسيا، ونقل وحدة مجلس الاستعراض المركزي الميداني ووحدة التحقق من الجهات المرجعية ووحدة منح التعليم من برينديزي إلى فالنسيا، مع الوظائف الـ ١٣ المتصلة بها. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بعدم الموافقة على نقل وحدة إدارة قوائم المرشحين المقبولين مع الوظائف الثابتة والمؤقتة الـ ٢٧ المتصلة بها من المقر إلى مركز الخدمات العالمية. ومن الضروري إجراء المزيد من التحليل لتحديد ما إذا كانت مهام إدارة قوائم المرشحين المقبولين تستوفي معايير الأمين العام لنقل المهام إلى مركز الخدمات العالمية.

٥٥ - وذكر، فيما يتعلق بمركز الخدمات الاقليمية في عنتيبي، أن اللجنة الاستشارية تلاحظ الجهود التي بذلت للإبلاغ عن الأداء وتحقيق الوفورات عن طريق تنفيذ المشاريع الريادية الأربعة في إطار المرحلة الأولى، لكن هناك حاجة إلى زيادة تحسين عملية عرض بيانات الأداء وصياغة المؤشرات وإلى بيان واضح للعلاقات السببية بين الإجراءات المتخذة وما يترتب عليها من فوائد ووفورات. وإضافة إلى ذلك، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يبلغ فيها الأمين العام عن أداء مركز الخدمات الإقليمية، كان يتعين تقديم معلومات عن الدروس المستفادة خلال إنشاء المركز، وبخاصة فيما يتعلق بنقل الوظائف والمهام من عمليات حفظ السلام، وعن الكيفية التي حقق بها أو يتوقع أن يحقق بها نقل الوظائف والمهام وفورات الحجم أو تحسنا في نوعية الخدمات.

٥٦ - وأضاف أن المرحلة الثانية من إنشاء المركز بدأت في ١ تموز/يوليه ٢٠١١ وهي ما زالت جارية، وتشمل نقل ١٦٠ وظيفة من البعثات المستفيدة إلى المركز من أجل القيام بمهام إدارة الموارد المالية والبشرية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المركز سيمكن من إعادة هندسة عمليات البعثات وممارساتها ونظمها ذات الصلة، ومواءمتها مع نظام أوموجا. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تسفر إعادة هندسة المهام عن تبسيط العمليات وزيادة الإنتاجية وتحقيق كفاءة التكاليف، بما في ذلك تخفيض عدد الوظائف الإدارية والمالية. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية الحفاظ على الجودة العالية لتقديم الخدمات في جميع جوانب العملية، علاوة على الاستجابة لاحتياجات العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني في البعثات الميدانية.

٥٧ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الحصة المقترحة من الاحتياجات المقدرة من الموارد لمركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، الواردة في ميزانيات فرادى البعثات، تبلغ ٢٨,٦ مليون دولار، أي تقل بحوالي ٨٧٠ ٠٠٠ دولار عن مبلغ ٢٩,٥ مليون دولار الوارد في إضافة التقرير المرحلي (A/66/591/Add.1). ويعكس هذا الفرق زيادة قدرها ١,٣ مليون دولار تحت بند الموظفين المدنيين لبعثة الأمم المتحدة في السودان، يقابلها جزئيا انخفاض قدره ٤٤٤ ٠٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقديرات الواردة في الإضافة قد نُقحت في أعقاب وضع الصيغة النهائية للميزانيات المقترحة للبعثات المستفيدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لتعكس أدق المعلومات المتاحة. وتبين هذه الحالة مسائل التوقيت المذكورة آنفا، والحاجة إلى تحسين عملية تقديم التقارير.

٥٨ - وبالنظر إلى أنه سيتم شغل وظائف مركز الخدمات الإقليمية من خلال نقل الموظفين من البعثات الميدانية، ويتوقع أن يكون متوسط معدل النشر في الفترة الحالية ٣٦ في المائة بالنسبة لجميع فئات الموظفين، قال إن اللجنة الاستشارية توصي بألا تتجاوز الموارد المقدمة من البعثات المشاركة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، والمتعلقة بالموظفين المدنيين المنقولين إلى المركز، المبالغ المبينة في ميزانية كل منها. وعلاوة على ذلك، بما أن الأمين العام يذكر أن التكاليف التشغيلية الواردة في إضافة التقرير المرحلي تعكس أدق المعلومات المتاحة، فإن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بمواءمة الاحتياجات من التكاليف التشغيلية في الميزانيات المقترحة للبعثات المشاركة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ مع المبالغ الواردة في تلك الإضافة، وخفضها تبعا لذلك. ونظرا لمسائل التوقيت، وضعت الصيغة النهائية لتقارير اللجنة الاستشارية عن الميزانيات المقترحة للبعثات المشاركة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ قبل تقريرها عن المسائل الشاملة، وبالتالي لا تتضمن تلك الصيغة توصية اللجنة في سياق مركز الخدمات الإقليمية. لذلك فإن اللجنة الاستشارية توصي بأن تُقدَّم مجاميع مستكملة إلى اللجنة الخامسة فيما يخص الميزانيات المقترحة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك عند نظر اللجنة الخامسة في ميزانيات هذه البعثات.

٥٩ - واختتم كلمته مشيرا إلى أن الأمين العام طلب إلى الجمعية العامة أن تقر مفهوم مركزَيْ الخدمات الإقليمية للبعثات الموجودة في غرب أفريقيا والشرق الأوسط. وترى اللجنة الاستشارية أنه يجب النظر في مقترحات إنشاء مراكز خدمات إقليمية إضافية على أساس تقييم دقيق للحاجة إليها. وإذا قرر الأمين العام أن يقترح على الجمعية العامة إنشاء مراكز خدمات إقليمية جديدة، ينبغي له أن يقدم دراسة لكي تنظر فيها الجمعية العامة، تتضمن تبريرات جيدة وتوضح الأساس المنطقي لذلك، وتشمل الخيارات البديلة والتكاليف والفوائد المرتبطة بها، وتفاصيل معايير اختيار الموقع، والعوامل التي أُخذت في الاعتبار في اختيارات المواقع التي يوصى بها. وينبغي أن يقدم الأمين العام أيضا تحليلا يتضمن مقارنة بالترتيبات الحالية للتعاون بين البعثات في غرب أفريقيا والشرق الأوسط. وينبغي أن يقيّم أيضا ما إذا كان يمكن تطبيق نموذج مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي، الذي يقدم خدماته إلى عدة بعثات كبيرة ومعقدة، على بعثات في مناطق أخرى لها خاصيات وظروف تشغيلية مختلفة، وأن يحدد، على الخصوص، ما إذا كان النموذج مناسبا لتلبية احتياجات البعثات الموجودة في غرب أفريقيا والشرق الأوسط.

٦٠ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت في سياق عرضها للتقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بعمليات حفظ السلام خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/66/286 (Part II)) إن التقرير يقدم عرضا عاما عن أعمال شعب مكتب خدمات الرقابة الداخلية الثلاث: المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، والتفتيش والتقييم. ورحبت بإنشاء وظيفة الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية. وأشارت إلى أن التعيين تم، وشاغل الوظيفة الجديدة، الذي سيتولى مهامه قريبا، له حوالي ثلاثة عقود من الخبرة في مجال الرقابة. ومن شأن اضطلاعه بالقيادة أن يكفل تحقيق المكتب لأهداف رقابة تتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية.

٦١ - وذكرت أن معدلات شواغر المكتب شهدت تحسنا، ففي نيسان/أبريل ٢٠١٢ بلغ معدل الشواغر الخاص

بتحقيقات المكتب المتعلقة بعمليات حفظ السلام نسبة ٢٤ في المائة، مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة المسجلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومع ذلك، من الواضح أن اجتذاب الموظفين والاحتفاظ بهم في مواقع عمليات حفظ السلام التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسرة يظلان يشكلان تحديا في ضوء بيئة التوظيف التنافسية، وعدم وجود سياسات للتناوب. وفي المقابل، بلغ معدل الشواغر للوظائف الممولة من الميزانية العادية نسبة ٨ في المائة. وانخفض أيضا معدل الشواغر العام للمكتب، إذ تراجع من ٢٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى المعدل الحالي البالغ ١٦,٨ في المائة. وباحتساب عمليات الاستقدام الأخيرة وحالات المغادرة المنتظرة، يتوقع أن يبلغ المعدل ١٤,٤ في المائة.

٦٢ - واسترسلت قائلة إن المكتب أصدر في عام ٢٠١١ حوالي ٢٠٠ تقرير بشأن مسائل حفظ السلام. ولا يزال الاستغلال والانتهاك الجنسيان، اللذان يتورط فيهما في المقام الأول الأفراد النظاميون، يشكلان مصدر قلق كبير؛ إذ ترتبط نسبة ٣٤ في المائة من التحقيقات التي أنجزها المكتب في عام ٢٠١١ بهذه المسألة، وكان ٦٠ في المائة منها يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاستغلال والانتهاك الجنسيان يشوهان صورة العمل الجيد للأمم المتحدة وسمعتها، ويقع ضحيتهما أشخاص مهمتها أن تحميهم، من بينهم أطفال. وعلى المنظمة التزام أخلاقي يتمثل في وضع حد لهذه الحوادث المؤسفة. وسيواصل المكتب، من جانبه، ضمان إجراء التحقيقات المناسبة في الادعاءات. وللدول الأعضاء أيضا دور تؤديه في اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة وفقا لمذكرة التفاهم ذات الصلة الخاصة بالبلدان المساهمة بقوات. وقد بدأ المكتب في استعراض تنفيذ مذكرة التفاهم تلك من أجل تحديد مستويات الامتثال لها وفعاليتها في كفالة المساءلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦٣ - وقالت إن التقرير يشمل أيضا مجموعة من المسائل الأخرى، بما في ذلك نتائج الرقابة، وسلامة الطيران، والتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، ومبادرات إصلاح الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المخزون، والمعدات المملوكة للوحدات، والسلامة والأمن، واستمرارية الأعمال، وإدارة المشتريات.

٦٤ - وواصلت قائلة إن المكتب كان في عام ٢٠١٢ ينظر في السبل التي يمكن بها تحسين عملياته، وإنه عقد اجتماعات لأفرقة خبراء لاستعراض أنشطته في مجالات التحقيق والتفتيش والتقييم. ويقوم المكتب أيضا بتقييم هياكله، من أجل تحسين إنجاز ولاياته، واستراتيجيات الاتصالات والأدوات التي يستخدمها مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون.

٦٥ - وأضافت أنه يجري وضع الصيغة النهائية لتقرير المكتب الفصلي الأول عن الأنشطة للأمين العام، ولجنة الإدارة، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. ويقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز بشأن خطط العمل الملتزم بها والمؤشرات التحليلية ومؤشرات الأداء، مثل استخدام الموارد المخصصة ودقة توقيت تقديم التقارير. ويحدد أيضا مسائل الرقابة الحاسمة الناشئة خلال ربع السنة المعني، ويبلغ عن التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الملتزم بها من أجل التصدي للمشاكل المطروحة في السابق، بما في ذلك خطط العمل التي تأخر تنفيذها. ومن شأن التقرير أن يساعد على توجيه انتباه الإدارة العليا إلى المسائل ذات الأولوية العالية ويعزز الشفافية في ما يتعلق بفعالية المكتب في إدارة أنشطة الرقابة.

٦٦ - وأشارت أثناء عرضها لتقرير المكتب عن تقييم تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/714)، إلى أنه، في رأي المكتب، لم تكن النتائج العامة

لتنفيذ الاستراتيجية حتى ذلك التاريخ مرضية سوى على نحو جزئي. وبما أن التنفيذ لا يزال في مراحله الأولى، ركز التقييم على مدى كفاية وفعالية الترتيبات في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة البرامج، والإدارة المنسقة والاتصالات.

٦٧ - وذكرت أن إدارة الدعم الميداني وضعت إطارا للحوكمة يضم عدة لجان وأفرقة عاملة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، وأنها تقوم بوضع الصيغة النهائية لرؤية الوضع النهائي لتشكيل الدعم الميداني وهيكله التنظيمي. ومع ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز هياكل اللجان وتسلسلها الإداري، وتنفيذ إطار شامل لرصد وإدارة المخاطر التي جرى تحديدها والمرتبطة باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

٦٨ - واستطردت قائلة إن الإدارة وضعت منهجية لتحديد واقتراح امتلاك زمام العمليات في ما بين المقر، والبعثات الميدانية ومراكز الخدمات العالمية والإقليمية. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى معايير لتقييم وتحديد الفوائد النوعية لتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة لم تضع إطارا لإدارة الأداء من أجل ربط مؤشرات الأداء وأهدافه بالغايات الاستراتيجية العامة.

٦٩ - وأضافت قائلة إن الإدارة تحاورت مع الهيئات الحكومية الدولية في ما يخص الوضع العام لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتوجهها الاستراتيجي. ولكن آليات الاتصال والتحاور مع موظفي الأمانة العامة والجهات المعنية الداخلية تحتاج إلى تحسين، وهي مسألة يتوقع حلها حالما تكون فرقة العمل المعنية باستجابة الموارد البشرية جاهزة لأداء مهامها على نحو كامل.

٧٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن المكتب أصدر ما مجموعه ست توصيات، تقوم حاليا إدارة الدعم الميداني بتنفيذها كلها. وعلى الرغم من أوجه القصور التي لوحظت في مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي، رحبت بالتقدم المحرز حتى الآن وإمكانية الاضطلاع بأنشطة مستقبلية أخرى في الموقع. فالمكتب نفسه يستفيد من موقع المركز ومرافقه من أجل تقديم تدريب أكثر فعالية من حيث التكلفة إلى المراجعين الداخليين لحسابات عمليات حفظ السلام والموظفين غير المنتمين إلى المكتب المشتغلين بالتحقيقات.

٧١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة من رئيس الفريق العامل لعام ٢٠١١ المعني بالمعدات المملوكة للوحدات إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/66/8)، يحيل بها إلى الجمعية العامة طبعة عام ٢٠١١ من دليل المعدات المملوكة للوحدات.

٧٢ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للمسائل السياساتية الشاملة المتصلة بجوانب الإدارة والميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد أن اللجنة الخامسة هي لجنة الجمعية العامة الرئيسية المناسبة المعهود إليها بمسؤوليات شؤون الإدارة والميزانية، بما فيها تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

٧٣ - وواصل قائلا إنه بالرغم من الطابع الفريد لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، يمكن أن تكون القرارات المتعلقة بالمسائل الشاملة أداة مهمة للسياسات، تقدم لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني توجيهات وافية بشأن المسائل المشتركة بين جميع العمليات. وبالنظر إلى أنه يتعين تزويد جميع بعثات حفظ السلام بالموارد التي تطلبها للاضطلاع بولاياتها، فإن التأخير في تقديم الموارد إلى بعض البعثات، ولا سيما في أفريقيا، مسألة تثير القلق. وعلاوة على ذلك، فإن افتراضات التخطيط وطلبات الموارد الخاصة بكل عملية من عمليات حفظ السلام ينبغي أن تستند إلى الولايات

ذات الصلة والحالة على أرض الواقع، عوض أن تعكس تخفيضات اعتباطية في جميع الجوانب. ولذلك، فمن الخطأ الفادح استخدام أهداف خاصة بتخفيض الموارد في صياغة ميزانيات حفظ السلام. وأشار إلى أن الأثر التشغيلي المحتمل لهذه التخفيضات على البعثات لم يُدرس على نحو كاف، وأن التخفيضات المقترحة قد تؤثر سلبا على عمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ورفاههم وتعرقل تنفيذ الولايات.

٧٤ - وأضاف أن المجموعة تشيد بالمساهمات القيّمة والتضحيات التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات، وتشدد على أهمية التشاور معها على نحو وثيق بشأن جميع المسائل المتعلقة بحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يجب التعجيل بتسديد التكاليف المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، التي تتحمل أعباء إضافية بسبب عدم دفع بعض الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في الوقت المحدد. ولا تزال المسألة العالقة منذ أمد طويل الخاصة باستعراض معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات تهدد استدامة عمليات حفظ السلام. وتشير المجموعة إلى التدابير المؤقتة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٥، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة مشاركتها البناءة بغية تنفيذ حل طويل الأجل.

٧٥ - وقال إن المجموعة تحيط علما مع الارتياح بالانخفاض المبلغ عنه في عدد الادعاءات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام وتشجع الأمانة العامة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، بروح من الشراكة لضمان التنفيذ الفعال لسياسة عدم التسامح إطلاقا، التي تؤيدها دون تحفظ. وتهيب المجموعة أيضا بالأمين العام أن يكفل احترام الموظفين لجميع الثقافات وعدم تمييزهم ضد أي فرد أو مجموعة وعدم إساءتهم استخدام سلطتهم بأي طريقة أخرى. ومن المهم الحيلولة دون إضرار ادعاءات سوء السلوك التي لا أساس لها بمصداقية عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات.

٧٦ - وتابع قائلا إن المجموعة تشير إلى أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٢٦٩/٦٤، زيادة مستوى تعويضات الوفاة لجميع فئات الأفراد النظاميين، وهي تشدد على الحاجة إلى إنشاء آلية للاستعراض الدوري لتعويضات الوفاة والعجز، مع مراعاة عوامل التضخم. وهي تأمل أن يمتثل الأمين العام امتثالا تاما لأحكام القرار من خلال كفالة أن يكون جميع الذين هم في خدمة الأمم المتحدة مؤهلين للحصول على هذه التعويضات؛ وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة.

٧٧ - وأشار في خاتمة كلمته إلى أن المجموعة تعرب عن القلق إزاء المعلومات التي قدمتها اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ القرار ٢٤٨/٦٥ المتعلق بالنظام الموحد، ولا سيما إلغاء الوظائف، وتشدد على أنه يتعين على الأمين العام أن يكفل عدم تأثير مواءمة شروط الخدمة على التكاليف التشغيلية أو تقويضها لتنفيذ البرامج والأنشطة التي يصدر بها تكليف. وينبغي تقديم دعم ميداني كاف إلى عمليات حفظ السلام.

٧٨ - **السيد شابدلين** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن تزايد حجم وتعقيد بعثات حفظ السلام يجعل من الملح أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي موعدها. ومن شأن اتخاذ قرار شامل أن يساعد المنظمة على زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها، ومواصلة الإصلاحات الإدارية المتوخاة، ومعالجة المسائل المواضيعية الرئيسية.

٧٩ - وواصل قائلا إن الوفود الثلاثة تشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحقيق وفورات الحجم في عمليات حفظ السلام، ولكنها ستدرس بدقة التدابير الإضافية التي اقترحها الأمين العام من أجل الرفع إلى أقصى حد من فعالية التكاليف وتحسين الفعالية والكفاءة بوجه عام. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى إحكام تنسيق أنشطة التدريب

الخاص بحفظ السلام، والقيام، دون إبطاء، بإعمال نظم إدارة لتكنولوجيا المعلومات، وعقود الشراء، والأصول وحصص الإعاشة، كي تتمكن المنظمة من تعزيز التخطيط والمراقبة في هذه المجالات وتحديد تدابير الكفاءة المستدامة في جميع جوانب عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يقدم الأمين العام، في تقاريره الخاصة بأداء الميزانية، معلومات مالية تميز بين الوفورات الناتجة عن خفض التكاليف والوفورات المحققة عن طريق تنفيذ تدابير تعزيز الكفاءة.

٨٠ - وأضاف في ما يتعلق بنقل الأفراد أنه تم الإبلاغ عن تحسينات جديرة بالترحيب في معدلات استخدام معدات النقل البري، ولكن من المهم السعي إلى زيادة الكفاءة والفعالية في إدارة النقل الجوي. وعلى وجه الخصوص، تتفق الوفود الثلاثة تماما مع دعوة اللجنة الاستشارية الأمين العام إلى تحديد سبل ابتكارية لتلافي النقص الحالي في طائرات الهليكوبتر العسكرية في عمليات حفظ السلام.

٨١ - وفي ما يتعلق بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، قال إنه ينبغي للأمين العام، كما أوضحت ذلك اللجنة الاستشارية، أن يقدم تحليلا للعوامل المساهمة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأن يصف الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للقضاء عليهما. وعلى الرغم من أن هناك اتجاها تنازليا عاما في عدد الحالات المبلغ عنها، فإن أي تصور بأن الأمم المتحدة غير قادرة على التصدي للاعتداء أو غير راغبة فيه، ولا سيما أفظع أشكال الاعتداء الجنسي، يقوض مصداقيتها ويؤدي إلى تناقص الدعم المقدم إلى بعثات حفظ السلام. ولا بد من إنفاذ أكثر صرامة لسياسة عدم التسامح إطلاقا وتركيز مكثف على تدابير الوقاية. ومن شأن مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التصدي لاختلال التوازن بين الجنسين في عمليات حفظ السلام أيضا أن تساعد كثيرا في تحسين هذا الحالة.

٨٢ - واختتم قائلا إن العمل المستمر لإدارة الدعم الميداني من أجل تحسين لوجستيات المنظمة وقدراتها على الأداء جدير بالترحيب، ولكن مواصلة إجراء مناقشة متعمقة أمر لازم في ما يتعلق بالعديد من النقاط التي شملها تقرير الأمين العام بشأن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/66/591 و Add.1). وثمة حاجة إلى نهج أكثر انتظاما ومنهجية في مجال التخطيط في سياق الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، لا بد من بيان فوائد مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي من حيث التكلفة أن تبين بوضوح قبل أن تنظر الدول الأعضاء في جدوى إنشاء مركزين إضافيين، كما يقترح الأمين العام.

٨٣ - **السيدة باور** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن خطوات جديرة بالترحيب قد اتخذت لزيادة فعالية عملية حفظ السلام، ولكن لا يزال هناك مجال كبير لخفض تكلفة الوحدة لحفظ السلام. ونظرا للقيود المالية التي تواجهها جميع الدول، يظل من الضروري توخي الانضباط في الميزانيات لكفالة استخدام الموارد بفعالية وكفاءة. وينبغي التمييز بين المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وقصور الإنفاق نتيجة لعوامل أخرى. ولذلك فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستبحث عن كثب ميزانيات جميع عمليات حفظ السلام ومهام الدعم المتصلة بها لتحديد تدابير الكفاءة المستدامة. وستقوم أيضا بتمحيص دقيق لجميع البنود المتصلة بالمسائل الشاملة، بما في ذلك الشواغل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية في مجالات من قبيل الاستثمار الإنتاجي والمشتريات وإدارة الوقود والسفر في مهام رسمية واستخدام الخبراء الاستشاريين.

٨٤ - وقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد التنفيذ الكامل لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي باعتبارها وسيلة مهمة لتحسين فعالية حفظ السلام، وإن كان يتعين على المنظمة أن تثبت أيضا أنها تقدم قيمة

مقابل المال. وأضافت أن الاستراتيجية لا يمكن أن تحقق إمكاناتها الكاملة وتثمر النتائج اللازمة إلا إذا نفذت في نفس الوقت مشاريع إصلاح أخرى، بما في ذلك التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة، أوموجا.

٨٥ - وفيما يتعلق بالتوسع الكبير في دور الموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام على مدى السنوات العشر الماضية، قالت إنه من دواعي الارتياح أن يظهر تأثير الإصلاحات، التي أجريت مؤخرا في الموارد البشرية واعتمدتها الجمعية العامة، في التراجع المطرد في معدلات دوران الموظفين في البعثات الميدانية وفي زيادة عدد موظفي البعثات الميدانية الذين سويت أوضاع تعيينهم من خلال عمليات اختيار خاضعة لاستعراض مركزي. ومع مراعاة أن الموارد المقترحة للموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تبلغ حوالي ١,٨ بليون دولار، يتعين إجراء تدقيق أكبر للعنصر المدني في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك طلبات إنشاء وظائف جديدة. ويتعين على الأمانة العامة، لا سيما فريق قيادة كل بعثة، السعي باستمرار لتحقيق زيادة الإنتاجية في هيكل ملاك الموظفين المدنيين لديها. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قد حدد ٦١ وظيفة لموظفين دوليين ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

٨٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتفق مع الأمين العام في أن وجود أي قضية استغلال وانتهاك جنسيين معضدة بالأدلة تمثل عددا مفرطا. ونتيجة لذلك، يظل لدى هذه الدول قلق إزاء عدد الادعاءات المبلغة، وبطء اكتمال التحقيقات، وما أبلغ عنه الأمين العام من قصور التقدم فيما يتعلق بمساعدة الضحايا ودعمهم.

٨٧ - **السيد بانكين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بالاتجاه الإيجابي في المعدل الإجمالي لتنفيذ ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وأعرب عن الأمل في أن تكون صياغة مقترحات الميزانية بدقة أكبر هي القاعدة في المستقبل. وقال إن وفده يلاحظ الخفض البالغ ٥,٥ في المائة في ميزانيات حفظ السلام الكلية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ مقارنة بالفترة السابقة، ويتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه ينبغي التمييز بشكل حاسم بين الوفورات المتصلة بتنفيذ تدابير الكفاءة وبين قصور الإنفاق، ذلك أن هذا الأخير يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الاحتياجات من الموارد. وقال إن من دواعي القلق أن يكون السبب في خفض نفقات عدد من البعثات لا يكمن في المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وإنما في تغييرات في ولايات عمليات حفظ السلام. وأضاف أن وفده يشاطر مجلس مراجعي الحسابات المخاوف المتعلقة بعدم وجود خطط ومؤشرات أداء وتدابير رصد لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وينبغي أن تناقش اللجنة الأسباب الفعلية للوفورات التي تتحقق وتدرس التدابير - غير المتصلة بالتغييرات في ولايات عمليات حفظ السلام - من أجل تحقيق أقصى قدر من فعالية استخدام الموارد.

٨٨ - وقال إن وفده سيدعم التدابير الرامية إلى تعزيز شفافية عمل الأمانة العامة. وعلى وجه الخصوص، يأمل وفده في أن تتولى المنظمة تقييم جميع المخاطر المرتبطة بزيادة الاستعانة بالمصادر الخارجية في أداء المهام، فهذا يمكن أن يُؤثر سلبا على نوعية تقديم الخدمات. وقال في هذا الصدد إن وفده سيركز على المحافظة على هيكل تفويض السلطة من المقر إلى الميدان، وإنه سيقوم بتحليل النقل المقترح للمهام الواقعة خارج المقر من أجل كفالة عدم تدهور جودة الخدمات اللوجستية المقدمة إلى البعثات ووجود رقابة ملائمة من جانب الدول الأعضاء على مهام الدعم.

٨٩ - وأعرب عن اعتقاده بأن انخفاض معدلات الشواغر في مراكز العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة يُعزى إلى التحسينات التي أدخلت على شروط الخدمة في الميدان والتي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأضاف أنه لا ينبغي مع ذلك استخلاص أي استنتاجات بشأن تنقل الموظفين إلى حين مناقشة هذه المسألة بصورة شاملة في الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين.

٩٠ - وفي مجال الرقابة، قال إن التقدم المحرز فيما يتعلق بإدارة الأصول، على نحو ما أشار إليه مراجعو الحسابات الخارجيون للمنظمة، ينبغي أن يكون محل ترحيب. إلا أن وفد بلده يساوره القلق إزاء الحالات التي يختلف فيها رأي هيئة الرقابة الداخلية عن رأي هيئة المراجعة الخارجية للحسابات. وعلى وجه التحديد، كان مجلس مراجعي الحسابات قد أثار مخاوف خطيرة إزاء الأنشطة الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يقدم تعليقات في هذا الشأن. وارتأى أنه يجب إخضاع مرتكبي المخالفات التي بينها مجلس مراجعي الحسابات، ومن أغمضوا أعينهم عنها، للمساءلة عن أفعالهم.

٩١ - وفيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات البيئية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قال إن المبادرات البيئية ذات أهمية لا شك فيها، ولكن وفده يدعو الدول الأعضاء إلى التأكد من ألا تتحول هذه المبادرات إلى غاية في حد ذاتها وألا تؤدي إلى زيادة العبء المالي على الدول الأعضاء أو إلى انتهاكات للقواعد الإدارية.

٩٢ - وأشار في خاتمة كلمته إلى أن المبادرات المختلفة التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بتعديل تقديم خدمات النقل الجوي ينبغي أن تناقش في سياق التحليل التفصيلي لحوكمة العمليات الجوية للأمم المتحدة الذي طلبته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونظرا لعدم قيام الأمين العام حتى الآن بتقديم ذلك التحليل، فإنه ينبغي إرجاء هذه المناقشات إلى الدورة السابعة والستين.

٩٣ - **السيد خان** (باكستان): قال إن المعلومات الشاملة الواردة في الاستعراض العام لتقرير الأمين العام عن عمليات حفظ السلام (A/66/679) ذات أهمية حاسمة من حيث إنها تتيح للجمعية العامة اتخاذ قرارات مستنيرة، ولكن ينبغي تمكين الأمين العام من تعزيز التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات الجارية في الميدان وفي المشاريع المتعددة السنوات. وعليه فإن وفده أيد باستمرار تقديم تقرير الاستعراض العام مرة كل سنتين.

٩٤ - وأضاف أن تكاليف القوات مسألة تثير قلقا كبيرا لدى باكستان والبلدان الأخرى المساهمة بقوات. ولا تعدو المدفوعات التكميلية الصغيرة التي وافقت عليها الجمعية العامة في العام الماضي أن تكون تدبيرا مؤقتا، ومن الضروري تزويد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بالتعويض اللازم إلى حين اتخاذ تدابير شاملة طويلة الأجل. وينبغي تعيين مواطني البلدان المساهمة في مناصب إدارية عليا، سواء في الميدان أو في المقر، وخاصة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، من أجل إيجاد صلة أقوى بين الذين يوجهون عمليات حفظ السلام والذين يقدمون موارد بشرية حيوية في الميدان. وأبدى أسفه لعدم إحراز أي تقدم ذي شأن بعد بخصوص هذه المسائل. وقال إن وفده يلاحظ مع الاهتمام جهود الأمين العام لمعالجة مسألة قصور تمثيل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات للشرطة، بسبل من بينها أنشطة التواصل الاستراتيجي؛ وينبغي دعم هذه الأنشطة بأهداف ونقاط إرشادية وأطر زمنية محددة من أجل تحقيق نتائج يمكن إثباتها.

٩٥ - وأشار إلى إن توافر معلومات شاملة وواضحة ومفصلة عامل لا غنى عنه لقياس التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني، على الصعيد العالمي، التي يؤيدها

وفده تأييدا كاملا؛ وأضاف أن إعداد تقارير مجزأة يعرقل النظر في المسائل المهمة ويعيق عملية اتخاذ القرار في اللجنة. ولذلك، فالمأمول في هذا الصدد أن يحسِّن الأمين العام عملية تقديمه للتقارير. وتلاحظ باكستان مع القلق النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن الاستراتيجية والمخاطر التي تواجه تنفيذها بنجاح. ويتطلع وفده إلى معرفة كيف تعتزم الأمانة العامة تنفيذ توصيات المجلس. واختتم بقوله إنه ينبغي وضع مصفوفة شاملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية؛ وينبغي كذلك إعداد تحليل واستعراض شاملين للاستراتيجية لكفالة فعالية العملية وتحقيق غاياتها النوعية والكمية.

٩٦ - **السيد ويسليدر** (كوستاريكا): قال إن وفده يرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين آليات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة والتحقيق في الادعاءات ومتابعتها. والانخفاض المبلغ في عدد الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام ٢٠١١ يعزى، فيما يبدو، إلى التدابير المتخذة؛ وأعرب عن الأمل في أن يستمر تحسن الحالة.

٩٧ - وقال إن كوستاريكا تؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وترحب بقرار تكميل الإطار الحالي للجزاءات. وثمة حاجة إلى وجود تدابير إنفاذية لكفالة مساءلة الجناة وتحديد عقوباتهم. وأضاف أن الأمم المتحدة لديها التزام في جميع عملياتها، بما في ذلك حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، باحترام حقوق الإنسان الفردية والتحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومعاقبة مرتكبيهما في نهاية المطاف، بصرف النظر عن النتائج النهائية. ومن المهم أيضا للمنظمة وفرادى الدول الأعضاء توفير المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٩٨ - **السيد سول كيونغ – هون** (جمهورية كوريا): أشار إلى المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الواردة في الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وقال إن وفده يرحب بالتزام الأمين العام القوي بتحقيق نتائج أفضل في الظروف المالية الصعبة الحالية، بيد أن هناك مجالا للمزيد من التحسين. وينبغي التمييز بين الوفورات، التي تعكس تخفيضات في التكلفة تعزى إلى تدابير تحقيق الكفاءة، ونقصان الإنفاق، الذي يمكن أن ينشأ عن التأخير في تنفيذ البرنامج أو المبالغة في تقدير الميزانية. وأضاف أن تقرير الميزانية في شكله الحالي لا يميز بوضوح بين الاثنين، وينبغي أن تعرض المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بمزيد من التفصيل في التقارير المقبلة.

٩٩ - وأردف قائلا إن المعدل الإجمالي لتنفيذ الميزانية ارتفع ارتفاعا طفيفا ليصل إلى ٩٥,٥ في المائة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بالفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ولكن هذه الزيادة قد يكون سببها المبالغة في تقدير الميزانية، التي عادة ما تمثل تكلفة الفرصة البديلة. ولذا ينبغي أن يعاد النظر في الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها صياغة الميزانيات ولا سيما من أجل تقييم ما إذا كانت عوامل تأخير النشر ومعدلات الشغور تطبق على نحو سليم، مع مراعاة بيانات الفترات السابقة والعوامل المنظورة.

١٠٠ - وتابع قائلا إن وفده يرحب بالتقدم المحرز في توفير الدعم للبعثات الميدانية على نحو أكثر كفاءة وسرعة من خلال استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ولكن يساوره القلق إزاء عدم إقرار خطة شاملة لتنفيذ الاستراتيجية حتى الآن. وهذه الخطة ينبغي أن توضع في أقرب وقت ممكن، وأن تتضمن رؤية واضحة للحالة النهائية المتوخاة للاستراتيجية في إطار كل ركيزة.

١٠١ - وأضاف قائلا إن الاقتراح القاضي بنشر مركز الخدمات العالمية في موقعين يتطلب النظر فيه بعناية في ضوء الآثار المالية والتنظيمية المترتبة عليه. وينبغي أن يقدم الأمين العام مبررات واضحة عن الحاجة إلى الموقعين، وكذلك معلومات عن الحلول البديلة الممكنة وتحليل التكاليف والفوائد.

١٠٢ - ومن بين المسائل الشاملة التي ستناقش في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، قال إن وفده مهتم بصفة خاصة بالسبل الكفيلة بحماية منظومة الأمم المتحدة من تقلبات العملة؛ وتقييم كفاءة عقود الإنجاز الكلي وفعاليتها ومدى كفاية الميزنة للمشاريع السريعة الأثر وبرامج التدريب المجدية التكلفة، وإنه يشاطر تماما الشواغل المعرب عنها بشأن أهمية التوصل إلى توافق الآراء بشأن جميع البنود؛ وختم حديثة قائلا إن اتخاذ قرار بأي وسيلة أخرى سيضر بأنشطة عمليات حفظ السلام.

١٠٣ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): أشار إلى أن حكومة بلده تساهم بما يزيد على ١٠ ٠٠٠ فرد في عمليات حفظ السلام وأعرب عن أسفه بشأن الاتجاه نحو إجراء تخفيضات تعسفية في الميزانية، مما يهدد تنفيذ ولايات حفظ السلام. فإذا أُخِذت في الحسبان التحديات التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، يعتبر ضمان ترتيبات السلامة والأمن المثلى أمرا حيويا. وأشاد بحفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أدائهم لمهامهم.

١٠٤ - واستطرد قائلا إن القرارات المتعلقة بصياغة أو تنفيذ ولايات حفظ السلام، أو تغييرها ينبغي أن تتخذ بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، وكذلك الحال بالنسبة للمقترحات المتعلقة بتغيير أحكام وشروط مذكرات التفاهم. وفي حين أن الجمعية العامة طلبت، في عدة قرارات، إلى الأمانة العامة أن تكفل تمثيل البلدان المساهمة بقوات تمثيلا مناسبا في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، لم يحرز سوى تقدم ضئيل حتى الآن. وختم كلامه قائلا إن وفده يحث الأمانة العامة على التنفيذ الكامل بالقرارات ذات الصلة.

١٠٥ - **السيدة تاكاهاشي** (النرويج): قالت إنه ينبغي ألا يُسمَح للمناخ المالي الحالي باستتراف عملية الشراكة في حفظ السلام، ومن المهم البحث عن توفير أوجه الكفاءة، وفي هذا الصدد ينبغي الإسراع بوتيرة تنفيذ مبادرة الأفق الجديد.

١٠٦ - وتابعت تقول إن من الأمور المشجعة اعتزام الأمانة العامة استعراض عملية إعداد الميزانية، وأشارت إلى حاجة اللجنة إلى عملية ميزنة ونماذج إبلاغ تيسر عليها بشكل ملموس استعراضها القائم على النتائج وتمكنها من اتخاذ قرارات أكثر استنارة وفعالية من الناحية استراتيجية.

١٠٧ - وأعربت عن ترحيب وفدها بخفض معدلات الشغور للأفراد المدنيين في البعثات الميدانية، وكذلك بالجهود الجارية لتوظيف الموظفين المدنيين واستبقائهم. وأشارت إلى أن قائمة المرشحين المقبولين من الموظفين المدنيين هي أداة قيمة ينبغي الاستفادة منها استفادة كاملة. كما يعتبر قيام إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني مؤخرا بإنشاء فريق عمل لتحسين التوازن الجنساني لموظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام بادرة إيجابية. وفيما يتعلق بالتدريب، قالت إن وفدها يوافق على ضرورة تحسين التنسيق وتحديد الأولويات في جميع أنشطة التدريب على حفظ السلام، فضلا عن الحاجة إلى تحسين المعلومات الإحصائية.

١٠٨ - وأعربت عن ترحيبها بتقييم الممارسة الحالية ووضع استراتيجية استباقية لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد البعثة، وتأييدها دعوة اللجنة الاستشارية الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقا. وأشارت إلى أنه ينبغي تعزيز إطار الجزاءات وجعل الإبلاغ

عن الإجراءات العقابية التي تتخذها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلزاميا.

١٠٩ - وأضافت أن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي يتصل اتصالا وثيقا بتعزيز سلامة أفراد البعثات، وأمنهم، الذي يمثل أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لوفدها. وأعربت عن تأييد النرويج لأهداف الاستراتيجية، وموافقتها في الوقت ذاته على ضرورة تحسين التقييم والإبلاغ القائم على النتائج.

١١٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن معظم المفاوضات في العام الماضي قد توقفت بسبب مسألة سداد تكاليف القوات، وحثت جميع الوفود على السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الصعبة المعروضة على اللجنة في الدورة الحالية، والعمل بروح من التوافق تأخذ في الاعتبار بشكل واقعي شواغل جميع الأطراف المعنية.

١١١ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر مؤخرا تقرير مراجعة الحسابات عن أنشطة الشراء في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولكن نظرا لأن هذا التقرير قد اكتمل بعد نهاية الفترة التي يغطيها التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/66/286 (part II))، لم ترد الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير مراجعة الحسابات في ذلك التقرير السنوي. وأهمت بيانها قائلة إن تقرير مراجعة الحسابات عن أنشطة الشراء في مكتب دعم البعثة متاح للدول الأعضاء بناء على طلبها.

١١٢ - **السيد بانبري** (الأمين العام المساعد للدعم الميداني): قال إن الأولوية القصوى لإدارته هي منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاستجابة على النحو المناسب عند حدوث هذه الحالات من أجل إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، التي يتوقف النجاح في تنفيذها على وجود شراكة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وفي الحالات التي لا تثبت فيها ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالأدلة، من المهم حماية سمعة وكرامة البلد المتضرر المساهم بقوات.

١١٣ - وفيما يخص التعليقات التي أدلى بها مختلف الوفود بشأن التخفيضات التعسفية والشاملة، شدد على أن التخفيضات المقترحة في ميزانيات حفظ السلام ليست تعسفية، بل هي نتيجة تحليل ومناقشة متعمقين شاركت فيهما إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب المراقب المالي، والبعثات ذاتها. وأضاف إنه تم إعطاء الأولوية دائما في تلك المناقشات لتنفيذ الولاية وأخذ الطابع الفريد لكل بعثة في الاعتبار.

١١٤ - وبشأن ما يجب أن يتم من تفرقة بين النقص في الإنفاق والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، أشار إلى أنه يمكن بالتأكيد عزو بعض النقص غير المقصود في النفقات إلى أوجه عدم الكفاءة، ولكن هذا النقص في الإنفاق يأتي في بعض الأحيان نتيجة لقرار متعمد بعدم شراء بند تبين عدم الحاجة إليه رغم اعتباره ضروريا في بداية الأمر. بيد أن معظم الوفورات هي نتيجة للتحسينات الهيكلية المقررة في الميزنة وتقديم الخدمات. ومع التقدم في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، سيتحقق المزيد من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

١١٥ - وأعرب عن تأييده التام لتعليقات الدول الأعضاء حول الحاجة إلى تحسين الإبلاغ في عدد من المجالات. فنظم المعلومات الحالية تجعل من الصعب إعداد المعلومات التي يحتاجها المديرون من أجل اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة، وبالتالي، فإن تنفيذ نظام أوموجا هو أولوية قصوى للإدارة. وفي غضون ذلك، ستبذل قصارى الجهود لتقديم المزيد من

المعلومات الأنسب والأفضل نوعية، استجابة للطلبات والتعليمات الواردة من الدول الأعضاء.

١١٦ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أشار إلى أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تشجع تفسيراً متساهلا للقواعد التي تحكم المطالبات بتلك التعويضات، لكن الصياغة المحددة لتلك القواعد تفتقر إلى الوضوح. وأعقب ذلك بقوله إنه من الصعب أحياناً على أصحاب المهن الطبية تحديد ما إذا كانت الوفاة أو حالة العجز التي تعرض لها الموظف ذات صلة بالخدمة، وإذا قرر طبيب أن الوفاة أو حالة العجز لا يمكن عزوها إلى الخدمة في عملية لحفظ السلام، يكون لزاما على الأمانة العامة رفض المطالبة بالتعويض، حتى وإن بدا دفع مبلغ على سبيل التعويض أمرا معقولا. وخلص إلى أنه سيكون من المستصوب وضع مبادئ توجيهية أوضح تمكن الأمانة العامة من الاستجابة على وجه السرعة وبإنصاف في الحالات التي يكون فيها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة قد فقدوا أرواحهم أو أصبحوا معوقين أثناء نشرهم.

١١٧ - وأخيرا، قال إنه يتفق مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهمية استعراض عملية إعداد الميزانية، وهو ما ستؤيده إدارة الدعم الميداني تأييدا تاما.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.